



إشراف: عبد الفتاح الأزهرى

يعمن جديد

معززة بإنجازات وإصلاحات في مختلف القطاعات

الحكومة تطلق الجيل الثاني من أجندة الإصلاحات 2008-2010 م

الإصلاحات المالية والإقتصادية وتطوير مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال ومكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية والإصلاحات السياسية وتعزيز التنمية الديمقراطية.

رؤية وطنية

وتسعى الأجنحة إلى صياغة رؤية وطنية شاملة تستجيب لمعطيات الواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وترجم متطلبات التطوير والتحديث وفق المتكاتف والمواطنة الشاملة والفرص الممتدة التي تولدها ديمناميكية الإقتصاد الوطني وتفاعلاته مع الإقتصاد الإقليمي والدولي.

وتقوم الأجنحة على تبني مبادرات واقتراح سياسات وتدخلات في مختلف المجالات والإبعاد الاقتصادية والإدارية والسياسية والتحفيز من المعالجة الإشكالية والتحديات التي تعيق النمو والتطور في هذه المجالات بما يسمح للبلد بتجاوز تلك التحديات والانتقال إلى مسار النمو السريع والمتوازن والقابل للاستدامة في إطار المشاركة الإجماعية والسياسية الواسعة والفاعلة.

وحسب سبورة الأجنحة فإنها تسعى إلى تحقيق سلسلة من الأهداف أهمها تحسين مصادر النمو الإقتصادي وتحقيق معدلات نمو عالية وقابلية للاستدامة تسهم في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر وتحسين كفاءة وفعالية الجهاز الإداري الحكومي وتعزيز الشفافية والمساءلة على مستوى السلطة المركزية والسلطة المحلية، فضلاً عن توسيع فرص المشاركة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات المجتمعية بما في ذلك تعزيز الدور التنموي للسلطة المحلية في تحقيق التنمية الريفية، وتوسيع مجالات التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية الدوليين.



التزاماً من الحكومة بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الشاملة والتي أكدت عليها برامج المؤتمر الشعبي العام «النهج الوطني» الرئاسية، المحلية، وبعد النجاح الكبير الذي حققته المرحلة الأولى للإصلاحات، تواصل الحكومة مرحلة الجيل الثاني من الأجنحة الوطنية للإصلاحات (2008-2010 م) والتي تتبني من أجندة ومصلحة وطنية وفتايات تامة، والتي أعدت بشكلها ومحتواها الجديد بشكل تشاركي بين مختلف الوزارات والجهات الحكومية المختلفة.

الأجندة المحدثة تتضمن مؤشرات قياس وإطاراً زمنياً محدداً

أولويات المرحلة الثانية تطوير القضاء والخدمات المدنية والتخفيف من الفقر ومكافحة الفساد

المحلي والإجتماعي وتحسين مستويات المعيشة وتطوير فرص عمل جديدة، وتطوير منظومة الحكم الجيد بما من شأنه توسيع دائرة المشاركة السياسية والإجتماعية وتعزيز مبدأ الشفافية وضمان مشاركة أوسع للمرأة.

وتشتمل محاور الأجنحة الخمسة لهذه المرحلة إصلاحات نظام السلطة القضائية والإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية وتعميق

9 مليارات لتنفيذ طرق تربط 4 محافظات

وقعت وزارة الأشغال العامة والطرق على عقدي تنفيذ مشروع طريق يصل الأول بين محافظتي البيضاء ومارب والثاني بين محافظتي شبوة وأبين بتكلفة إجمالية تبلغ تسعة مليارات و ٢٠٥ مليون و ٧٠٥ ألف ريال يتمويل حكومي، وتصل مدة تنفيذ العقد الواحد إلى ٣٠ شهراً، وتنفذ الطريق الأول المؤسسة العامة للطرق والجسور والثاني شركة أخوان يوسف للتجارة والمقاولات.



مبدأ ثابت يدعم المرأة سياسياً

بن دغر: وصول المرأة للبرلمان التزام مؤتمري لا رجوع عنه

الخطري: المؤتمر سيدعم المرأة نخباً ومرشحة

يلتزم المؤتمر الشعبي العام قولاً وفعلًا من خلال توجهاته ونظامه الأساسي وبرامجه السياسية والانتخابية (نيابية، رئاسية، محلية) بدعم المرأة في مختلف المجالات وتوسيع دائرة مشاركتها وتمكينها سياسياً كونها طرفاً مهماً ولعباً أساسياً بجانب شقيقها الرجل.



الخطري



بن دغر

الانتخابات النيابية القادمة، حيث قلنا باعداد الكثير من الدراسات والبيانات وقراء التجارب الديمقراطية العربية والإسيوية المسائلة من الدول التي تبنت المرأة بأشكال مختلفة بالرغم من ضعف مشاركتها كناخبة في بعض تلك البرلمانات.

دعم إيجابي وتحت قيادة المؤتمر الخطري توجه المؤتمر الشعبي العام ونحت

الدفع بالمرأة كمرشحة في الانتخابات النيابية القادمة. وتقول: إن الإلمام العامة للمؤتمر الشعبي العام تدرس هذا الموضوع بقناعة وإيجابية تامة بضرورة الدفع بالمرأة كمرشحة وبما تضمن نجاحها في الانتخابات النيابية القادمة وتستغرب الخطري إقدام بعض الأحزاب على استغلال صوت المرأة كناخبة، وتقول: إن ذلك يستهني قريباً بعد أن أصبحت المرأة وأمية بكامل حقوقها، وبدأت ترفض هذا الاستغلال لإيركاها متخاسبة مع شقيقها

الرجل دستورياً وقانونياً وسياسياً واجتماعياً وتؤكد رئيس دائرة المرأة بالاسامة العاصمة للمؤتمر الشعبي العام فاطمة الخطري أن المؤتمر الشعبي العام ماخر في دعمه للمرأة في مختلف المجالات خاصة السياسية، فقد أعطى الدستور والقانون للمرأة اليمنية الحق في الترشيح، الذي تعهده الأرادة السياسية ممثلة بعبدالله صالح

رئيس الجمهورية، وخلال توجيهاته وبرنامجه الانتخابي الذي أكد على تعزيز وتوسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية بما يمكنها من الحصول على الكبر في المجالس النواب والشورى والمحاسن المحلية المنتخبة.

وتقول الخطري: إن المؤتمر الشعبي العام سيظل يدعم المرأة أيضاً ويحتد وفي كل المناسبات والمواقع، ويسددها كناخبة ومرشحة ولا يفرق بين مرشح ومريضة بل أنه قد يزيد من أشكال الدعم المادي والمعنوي للمرشحة على حساب أخيه المرشح.

وتؤكد أن طلع المرأة البراءة والمؤتمر الشعبي العام لديه التصورات والبرامج الخاصة لدعم المرأة كمرشحة وزبادة عند عقائد النساء في

ويؤكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أن المرأة والتمكين والتوجيه والإرشاد العاديين بمشاركة المرأة وأهمية فاعليتها خاصة في الجانب السياسي وضمان مشاركتها في الانتخابات القادمة ودعم وصولها إلى البرلمان.

ويقول بن دغر: إن هذا الإجماع هو من أولويات القيادة السياسية والمؤتمر الذي دفع بالمرأة إلى مناصب عليا في الدولة وفي حكومات المؤتمر المتعاقبة ومكنها من أن تحتل الكثير من المناصب السياسية والتقنية والإدارية كصانعة قرار بنفس القدر بما لأخيه الرجل.

الدعم الكامل وبدورها تؤكد الأخت فاطمة الخطري - عضو اللجنة العامة - رئيس دائرة المرأة بالإلمام العامة للمؤتمر الشعبي العام: إن دعم المؤتمر للمرأة في مختلف المجالات لا يحتاج إلى دليل، ففي آخر استحقاق تعقل في عملية القيد وتسجيل الناخبين وجدنا أن أحزاب المرأة المقاطعة تلك طالت من أعضائه وخاصة الفعالة تلك العملية، لكن في المقابل نجد المؤتمر الشعبي العام قد دفع بكل أعضائه ومنهم النساء على وجه الخصوص للمشاركة في عملية القيد والتسجيل الأخيرة.

وتقول الخطري: إن المؤتمر الشعبي العام سيظل يدعم المرأة أيضاً ويحتد وفي كل المناسبات والمواقع، ويسددها كناخبة ومرشحة ولا يفرق بين مرشح ومريضة بل أنه قد يزيد من أشكال الدعم المادي والمعنوي للمرشحة على حساب أخيه المرشح.

وتؤكد أن طلع المرأة البراءة والمؤتمر الشعبي العام لديه التصورات والبرامج الخاصة لدعم المرأة كمرشحة وزبادة عند عقائد النساء في

تسلمت 5276 إقراراً بالذمة المالية

مكافحة الفساد تتلقى 49 بلاغاً حول قضايا مال عام

في هذه الرسوم في بعض الأحيان إصراراً واضحاً بمصلحة الدولة. وذكرت الهيئة أنها تلقت (٢٥٦٦) إقراراً بالذمة المالية خلال الفترة من ٢٠٠٨/٧/١ وحتى ٢٠٠٨/٨/٣٠ ليصبح إجمالي عدد الإقرارات التي تلقتها الهيئة منذ إنشائها (٥٢٧٦) إقراراً، سلمت استمارة إقرار بالذمة المالية إلى نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية والوزراء المعينين مؤخرًا، وإلى أمين العاصمة ومحافظي المحافظات المنتخبين ليصبح إجمالي عدد الإقرارات المرسلة إلى جميع الجهات (١٠٣٣٣) استمارة، كما أرسلت الهيئة (١٥٥٢) إشعاراً لعدد من الجهات بشأن متابعة المتأخرين عن تسليم الإقرار بالذمة المالية وإشارت الهيئة إلى أنها قامت بالتعاون مع البنك الأهلي بنسبة ٨٠٪ لتغطية أولية لأغراض التتبع المالي والفيزيائي لمكافحة الفساد في اليمن لإثبات أن الرسوم الأولية للدراسة تضمنت عدداً من التشريعات والقوانين التي تحتاج إلى تحقيق الرعاية والإسناد فيما بينها وبين قانون مكافحة الفساد، وهو ما سوف تعمل الهيئة على إنجازه خلال الفترة المقبلة.

في مجال الإعلام وعلاقتها بالجهات الرسمية وبالجمهور المدني والمؤسسات الدولية. وأوضحت الهيئة في تقريرها أنها تعمل على رفع موقعها الإلكتروني بالبيانات والموضوعات المتعلقة بمكافحة الفساد تمهيداً لإطلاق رسماً، إضافة إلى تنفيذها أنشطة متصلة بالجانب النوعي، مشيرة إلى البرامج التي نفذته حول توعية الشباب من مكافحة الفساد بالتنسيق مع اللجنة الإشرافية العليا للمرازم والمحيطات الصيفية في (أمانة العاصمة، عدن، لحج، عفر، ندمار، إب، حضرموت) خلال الفترة ٢٥-١٦ أغسطس ٢٠٠٨.

وأفادت الهيئة أنها عملت على تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد، كما تشجع وتقدم على دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد من خلال تنظيم عدد من الفعاليات.

وقالت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إنها تلقت خلال الفترة من بداية يونيو إلى نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ (٤٩) بلاغاً وشكوى حول قضايا فساد، تحفظت منها (١٩) شكوى وبلاغاً، لعدم دخولها في نطاق اختصاصها وفق القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن مكافحة الفساد. وحسب التقرير الدوري الخامس المرفوع منها إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب عن أعمالها في الفترة من يوليو - أغسطس - سبتمبر ٢٠٠٨، أوضحت الهيئة أنه لا يزال لديها ١٦ شكوى وبلاغاً قيد الدراسة لدى القطاعات المختصة في الهيئة، وأنها شارفت على الانتهاء من (١٣) شكوى وبلاغاً، وبلاغاً دخلت ضمن اختصاصها منها.

شكوى بالتحالف بمخطط وحدة الجوار رقم (٥٢٩) بمحافظات عدن وبسبب قرار قضائية تنفيذية وإسداء استخدام توجيهات رئيس الجمهورية لاتخاذ على أرضية، وفالت الهيئة أنها شارفت على الانتهاء من التحري بشأن بلاغ ضد مكتب جمارك عدن، يتضمن اتهامات بتبذير الأموال عبر الجمرات بقصد التهرب من الجمارك. وأعدت الهيئة أن تتلخص زولها الجديدة إلى مكتب جمارك عدن، التي ظهرت وجود ضعف في الإدارة وسوء استغلال السلطة والإخلال واجباتها والتراخي في تحصيل الرسوم الجمركية المستحقة في بعض البيئات بل ويؤثر على الدولة الحصول

توسيع صلاحيات السلطة المحلية

إن من أولويات الحكومة في تنفيذ البرنامج الانتخابي بقيادة رئيس الجمهورية خلال الفترة الماضية تركيز على أكثر من المجالات منها الإصلاحات على تعزيز كفاءة نظام الحكم المحلي الذي سيتم الانتقال إلى تطبيق نظام الحكم المحلي الذي سيتم بعد إقرار التعديلات الدستورية حيث تم دعم الانتقال إلى الأجنحة الهادفة إلى توسيع مساحة المسؤوليات والبرامج الهادفة إلى التنمية الشاملة والمركزية وبالأسفاهة مما هو متاح في الدستور. للسلطات بالإسنادة على ما تحقق في هذا المجال يمثل في الخطوات بالأسفاهة التي تم بموجبها تنفيذ التعديلات القانونية والمحافظات لأول صدور التعديلات العاصمة والمحافظات الشاملة لانتخاب أمين للجهات المنتخبة الحكومة من (١١) لسنة ٢٠٠٨ م من قبل المجلس المحلي. أعضاء المجلس قرار رئيس الوزراء رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨ م بالموافقة على الإصدار العاصمة، والخضوع للمحلي الذي تضمن الإقرار بالحكم المحلي وترسيخ السياسات والإجراءات في الجوانب التشريعية والمؤسسية والهيكلية ودعم التنمية المحلية الشاملة.

أولويات

بالأرقام

٥٧٢ مليار ريال مخصصات البرنامج الاستثماري للعام ٢٠٠٩ م منها (٢٥٩) ملياراً تمويل حكومي و (١٣٤) تمويل خارجي و (٤٥) تمويل ذاتي و (٣) مليارات ريال قروض محلية.

١٠ مليارات ريال تم اعتمادها لإعادة الاعمار و (٥) مليارات خصصت للطرق بمحافظة صنعاء.

١٤٠٠ كم من الطرقات الخارجية - اي بنسبة (١١٠)٪ تم تنفيذها من المخطط للعام ٢٠٠٧ م.

١٢٨١٨ إجمالي المتحقين من الدارسين والدارسات ببرنامجي محو الأمية وتعليم الكبار خلال العام (٢٠٠٦).

١٠٣ مشاريع في قطاع المياه ويتكلفه تصل إلى (٧.١) مليون دولار، تم العمل فيها في العام ٢٠٠٧ م، بينما بلغ عدد المشاريع البيئية في نفس العام (٣٠) مشروعاً بتكلفة بلغت (٣.٤) مليون دولار.

٩٤٣ مشاريع نفذها الصنوبر الاجتماعي للتنمية خلال العام ٢٠٠٧ م بالترافق تجاوزت (٩٧) مليون دولار، أما تراكمياً (من ١٩٩٧ - حتى نهاية العام ٢٠٠٧ م) وصلت الإنجازات الإجمالية للصنوبر إلى ٥٩٦ مليون دولار.

٧٠٥٤ حالة ازواج وظيفي تم اكتشافها حتى نوفمبر ٢٠٠٨ م، في حين بلغت حالات الإنقطاع عن العمل (١٠٩٤٧) حالة، بينما بلغ عدد المحالين للتقاعد (٤٤٧٩٤) حالة، وذلك في القطاع المدني فقط.

تتمثل التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة بعداً والتقدم واداء النموذج التنموي الشعبي العام باعتبارها محور البناء الاقتصادي. إن تحقيق التنمية مجازاً الإنتاج والتمويل في زيادة معدلات النمو وتوسيع القاعدة الإنتاجية بعد تعميم عمل منازمة، واستغلال الثروات الطبيعية والتنمية والرفاه، وصولاً إلى تحسين الحياة المعيشية للسكان وينطلق المؤتمر في حياته وتطبيق العدالة الإجتماعية الشاملة من تكديده على عدد من المبادئ منها: - استهداف شريحة الشعب الحر وتوسيع قاعدة الاستثمارات الخاصة والقطاع التنموي في التنمية الريفية. - التنمية على جميع فئات المجتمع وعدم إهمال وتوزيع منافع وتحقيق الاستقرار بين جميع فروع المناطق في الجمهورية. - المتابعة للمشاريع الإقتصادية والأعمال المالية والتجارية والتطوير (٢٠٠٦-٢٠٠٧). - العمل على استكمال بناء الهياكل الأساسية للتنمية الاقتصادية والسياسية. - استكمال المشاريع الإقتصادية العملاقة مثل إنجاز المنفعة الحرة في عدن.

□ من البرامج الانتخابي المؤتمر الشعبي العام

استراتيجيات نظام التعليم؛

توفير فرص التعليم لـ (95%) من أطفال اليمن

يعمل نظام التعليم والتدريب في الجمهورية اليمنية وفق منظومة من الاستراتيجيات التي تحدد الاهداف الكمية والنوعية لكل قطاع فرعي.

ضبط جودة المخرجات لخدمة التنمية الوطنية العامة

كفاءته وضبط جودة مخرجاته وتوافقها مع السياسات والاهداف العامة. - توسيع مسارات التعليم الثانوي وبما يمكن مخرجاته من التوافق مع معايير القبول بالتعليم التقني والجامعي. - تحسين أداء المدرسين والإهتمام ببرامج التدريب والتأهيل وتوسيعها أفضياً ورأسياً. - زيادة عدد المدرسات وتشييد خريجات كليات التربية للعمل في الريف. - مراجعة أداء التوجيه والتفتيش وتحسين البيات ووسائل تقييم المدرس وتحصيل الطلاب. - تعزيز الامركزية المالية والإدارية في إطار من الشفافية والمساءلة.



واقترنت الحكومية الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي لإصلاح وتطوير نظام التعليم الأساسي ليصبح قادراً على أن يوفر فرص التعليم الأساسي بالتساوي وجوده نوعية لكل طفل يعني في العمر (٤-٦)، وتطمح الاستراتيجية في الجانب الكمي إلى توفير التعليم الأساسي لـ (٩٥%) من أطفال اليمن، وتقلص الفجوة بين الذكور والإناث والحضر والريف بحلول عام ٢٠١٥ م.

وتؤكد الخطة الخمسية (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) بخصوص التعليم العام على اتباع جملة من السياسات .. أهمها: - إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العام، وتوسيعه من خلال الخارطة المدرسية. - تزويد المدارس بالمرافق التربوية والتجهيزات اللازمة، خاصة في المناطق

توجه